تمهيد

أصبحت ملامح عصرنا الحالي تتحدد بقدرة أفراده علي استخدام المعرفة، ومدي قدرتهم علي استيعاب واستخدام المعلومات، ومن ثم باتت الحصيلة المعرفية لمجتمع ما هي القوة التي تقود حاضره، وتؤمن مستقبله؛ فالأمة القوية هي الأكثر معرفة والأغنى بمفكريها ومبدعيها الذين يضيفون للمعرفة كل ما هو جديد. ولن يتأت ذلك إلا بالتعليم، والذي شهد علي المستوي العالمي العديد من المبادرات الجادة لتطويره وتحديثه، حتى يصبح أكثر قدرة علي مواجهة متغيرات العصر العلمية والثقافية والتكنولوجية، وأكثر قدرة على استثمار وتوظيف العقول البشرية بالطريقة التي يمكن للأمم أن تحقق الاستفادة المثلي منها في تطوير أنماط الحياة، فالتعليم الجيد يحمل بين طياته الوسائل والإمكانات التي تجعله صمام الأمان لقيادة التغيير والتطوير لمواجهة كل ما هو جديد ومستحدث.

ولما كان التعليم يعد الأفراد للحياة الناجحة في مجتمعهم برفع مستواهم الثقافي والخلقي والاجتماعي والاقتصادي...؛ فإن ذلك سوف يتبعه حتماً رقي الجماعة وتقدمها. فلكل مجتمع أهدافه التي يعمل علي توجيه أفراده نحوها، ووسيلة المجتمع في هذا هو تنشئة هؤلاء الأفراد علي الإلمام بهذه الأهداف والاقتناع بها، ومعرفة وسائلها والعمل علي بلوغها بالطرق المشروعة، ومن ثم تعمل تلك المجتمعات علي تطوير مفاهيمها التربوية والتعليمية تباعاً بصورة تجعل من مجتمعها مثالاً يحتذي به بين المجتمعات الأخرى.

تتداخل الكثير من الأدوات والوسائل التعليمية من أجل النهوض بالعملية التعليمية، ومن أبرز تلك الوسائل بل أهمها علي الإطلاق هو الكتاب، والذي سيظل الأداة الأولي والوعاء الأهم بين أوعية المعلومات والذي حمل وسيحمل بين دفتيه ألواناً مختلفة من المعارف والعلوم علي مر العصور. فلازال الكتاب يحتل مكانة عظيمة كمصدرٍ أساسي للحصول علي المعلومات سواء بالنسبة للباحث المتخصص أو القارئ الساعي إلي طلب الثقافة والمتعة أو الطالب في المراحل التعليمية المتخلفة، فهو الوسيلة الأساسية لحفظ التراث الإنساني والذي تعاظمت منزلته بظهور العهد الإسلامي، وكتابه العظيم القرآن الكريم.[1]

وعلي الرغم من التقدم الهائل الذي حدث في وسائل الاتصالات فإن المفكرين والعلماء وصانعي القرار لا يزالون يعتمدون علي الكلمة المطبوعة للتواصل فيما بينهم، إذ أن الكلمة المطبوعة تعد من أهم عناصر المجتمع الحديث، زيادة علي قيمتها الحضارية وسلامتها في الإرث الفكري العالمي.[2]

---

(1) أعمال مؤتمر الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (سبتمبر1999، دمشق): الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الإنترنت ودراسات أخري.ـ تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1999.ص401.

(2) سامح محمد محافظة. دور الناشر في بث المعرفة والمشكلات الأساسية لحركة النشر في الدول النامية.ـ مجلة كلية التربية: جامعة أسيوط.ـ مج1، ع8 (يناير،1992) ص ص30 – 56.

ويعتبر الكتاب المدرسي المقرر أحد أهم أنواع الكتب وأبرزها، لما تضفيه عليه طبيعته التعليمية البحتة من خصائص تجعله في مصاف الكتب التي لابد وأن تُعد بإحكام منقطع النظير، ولأنه السبيل الوحيد لتنشئة الأفراد تنشئة يستطيعون من خلالها سبر أغوار الواقع من حولهم وفهم مجرياته وأحداثه فهما سليماً.

من هذا المنطلق ولما للتعليم من أهمية قصوى بشكلٍ عام والكتاب المدرسي المقرر بشكل خاص كأحد الوسائل التعليمية الخطيرة في مسيرة التعليم في بلدان العالم المختلفة النامي منها والمتقدم؛ وُضع هذا الفصل والذي يتناول تاريخ كل من التعليم والكتاب المدرسي وتطورهما في مصر(حدود الدراسة المكانية) إضافةً إلي تحديد مفهوم الكتاب المدرسي المقرر وأهميته وخصائصه. وينتهي بمقارنة بين المركزية واللامركزية في إدارة النظام التعليمي في كل من فرنسا وإنجلترا؛ للوقوف علي كيفية إدارة الكتاب المدرسي المقرر ومناهجه بكل منهما مقارنة بمصر، مع إبراز أوجه الاستفادة من تجارب هذه الدول في التحول من المركزية إلي اللامركزية في إدارة الكتاب المدرسي المقرر في مصر، وما ستجنيه تلك اللامركزية من ثمار في تطوير إدارة التعليم من ناحية والكتاب المدرسي من ناحية أخري.

أولاً: التطور التاريخي للتعليم في مصر.

أدركت مصر كغيرها من الدول أن التعليم هو المفتاح الأساسي لتحقيق التقدم والرقي علي كافة الأصعدة، وأن تطوير التعليم هو البوابة الرئيسية التي سوف تعبر من خلالها مصر إلي خريطة العالم الجديد بكل متطلباتها. ومن هذا المنطلق وضعت القيادتين السياسية والتعليمية في مصر التعليم علي رأس أولوياتها ونظرت إليه باعتباره قضية أمن قومي. ولم تكن تلك النظرة للتعلم وليدة اليوم، وإنما ظل التعليم في مصر يعانى ويكافح عبر العصور حتى وصل إلي ما عليه الآن من تطورٍ شمل التعليم قبل الجامعي والجامعي، كل هذا في ظل قيادات سياسية أدركت أهمية التعليم في تكوين مستقبل أفضل، وبنظرة فوقية علي تاريخ التعليم في مصر، تتضح المراحل التي مر بها التعليم في مصر.

يلاحظ المتتبع لمراحل تطور التعليم في مصر أنه في عصور الانتعاش والتقدم والرقي؛ ساد في مصر ازدهاراً ورقيا تعليمياً فاق مثيله في البلدان العربية الأخرى، وعندما أصابها الركود والانحلال؛ انعكس ذلك علي النشاط الفكري والتربوي والحضاري بصورة عامة، ومن ثم فإن الاهتمام بالتعليم أصبح سمة من سمات عهود الكفاح السياسي.[3]

---

(3) وزارة التربية والتعليم. مائة وستون عاماً من التعليم في مصر 1837ـ1997.ـ القاهرة: الوزراة، 2002. ص7.

عرفت مصر التعليم بمفهومه الحديث منذ الفراعنة، فما من شعب قديم آثر التعليم وأهله أو الكتابة والكتاب بتمجيد أكثر من المصريين القدماء، فقد كان التعليم في مصر الفرعونية تعليماً طبقياً اقتصر علي أبناء الصفوة من الملوك والوزراء وغيرهم، أما أبناء الشعب فلم يكن أمامهم غالباً إلا تعلم الحرف والمهن وكان الآباء يقومون بذلك، وكان التعليم في مصر الفرعونية يهدف إلي خدمة المطالب الدينية بالإضافة إلي الانخراط في سلك الهيئة الحاكمة، هذا بجانب تقدير العلم ودوره، وتركز التعليم في المعابد ومدارس البلاط. ومع دخول البطالمة مصر اهتم ملوكهم اهتماماً بالغاً بالتعليم، حيث ساد ــ آنذاك ــ حركة تعليمية هدفت إلي نشر الثقافة الإغريقية، إلي جانب تركيزها علي الأدب وفروعه المختلفة، كذلك ظهرت بعض العلوم مثل التشريح وعلم وظائف الأعضاء وغيرها.[4]

ظلت الكنيسة مكاناً للتعليم بجانب كونها مكاناً للعبادة حتى عام 641 ميلادية وذلك بعد دخول المسيحية مصر عام 60 ميلادية، وانحصر التعليم في تلك الفترة في نقل التعاليم المسيحية إلي المتعلمين، وكان التعليم إلزاميا مجانيا، واستمر هذا الوضع قائماً إلي أن جاء الفتح الإسلامي وانتشرت اللغة العربية نتيجة لدخول الإسلام، ولأن القرآن الكريم كان مصدر التعليم الوحيد وهو باللغة العربية، اهتم المصريون ببناء المساجد كأماكن للعبادة من ناحية، ومكانٍ للتعليم والاجتماع من ناحيةٍ أخري. هذا بالإضافة إلي انتشار الكتاتيب لتعليم الصغار القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن الكريم، ومع مرور الوقت وتتابع الحكام أُسست بعض المدارس مثل المدرسة الصالحية والمدرسة الناصرية في عهد الأيوبيين.[5]

كان دخول الإسلام مصر سبباً رئيسياً في تمركز التعليم حول التعليم الديني المتمثل في الكتاتيب والمساجد، والأزهر الشريف الذي أسسه الفاطميون في عام970 ميلادية. وكذلك المدارس التي أنشأها الأيوبيون.

يتضح مما سبق أن التعليم في مصر منذ دخول المسحية ومن بعدها الإسلام وحتى بدايات القرن التاسع عشر كان تعليما دينياً خالصاً سواء كان ذلك في الكنائس أو الكتاتيب أو المساجد أو المدارس التي أنشأت بعد ذلك، ولم يكن هناك أي نوع من أنواع العلوم الدنيوية الأخرى.

---

(4) أحمد اسماعيل حجي. التعليم في مصر: ماضيه وحاضرة ومستقبله.ــ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1996. ص17.

(5) المصدر السابق. ص22.

ومع تنصيب الشعب لمحمد علي واليا علي مصر في عام 1805، عمد إلي ترك النمط التقليدي للتعليم وأنشأ نظاماً جديداً للمدارس نقله عن النظم التي كانت تتبعها بعض البلاد الأوربية مثل فرنسا؛ وذلك بهدف إعداد وتخريج عدد من الفنيين المصريين القادرين علي خدمة الجيش ومتطلباته العسكرية.[6]

أنشأ محمد علي العديد من المدارس مثل مدرسة الهندسة 1816، مدرسة الطب 1827 وغيرها، وكان الإشراف عليها لديوان الجهادية ثم انتقل بعد ذلك لديوان المدارس، كما أرسلت أفواج البعثات لإعداد المتخصصين في مختلف المجالات ومن بينها مجالات التربية والتعليم.[7] وكذلك حَمَل حكم محمد علي لمصر طفرة هائلة في مجال الطباعة، حيث أسس مطبعة بولاق لتكون أول مطبعة مصرية خالصة بعد أن جلبت الحملة الفرنسية المطبعة لمصر مع قدومها لأول مرة في عام 1798.

بتلك النظرة الموجزة علي التعليم في عهد "محمد علي"، نلاحظ أن التعليم كان وسيلةً لا غاية؛ حيث كان يهدف إلي تدعيم الجيش وتوفير احتياجاته ومطالبه، وكذا إعداد الموظفين للجهاز الحكومي، ولم يكن هذا في القطر المصري وحده بل كان ذلك متبعاً في الكثير من البلدان حول العالم حيث سيطر معيار القوة علي عقول الحكام آنذاك.

أما عن التعليم في عهد خلفاء "محمد علي" فقد مر بنكسةٍ كبيرةٍ في عهدي "عباس" و"سعيد" حيث أُغلقت معظم المدارس ولم يكن هناك اهتمام يذكر بالتعليم نتيجةً للازمةِ السياسية والتدخل الأجنبي السافر الذي تعرضت له البلاد ابتداءً من عام 1840، واستمر هذا الوضع إلي أن جاء عهد إسماعيل، حيث نمى الوعي الشعبي من حيث المطالبة بمزيد من الممارسة الديمقراطية، ومن ثم أنشئ مجلس شوري النواب والذي أقر عدة مبادئ هامة خاصة بسياسة التعليم وكان من أبرزها:

1. التعليم الابتدائي ليس لإعداد الموظفين، بل لتثقيف الشعب.
2. الاعتراف بالكتاتيب المنتشرة في القرى وإدخالها في بناء الهيكل التعليمي.
3. ضرورة توفير موارد مالية ثابتة للإنفاق علي التعليم الشعبي، كفرض الرسوم المدرسية علي القادرين واستغلال إيرادات الأوقاف الخيرية.

استمر حال التعليم في عهد "إسماعيل" نحو مزيدٍ من التطور إلي أن جاء الاستعمار البريطاني 1882 والذي اتجهت سياسته إلي الحد من التعليم الحديث وتقليل مدارسه وإنقاص عدد التلاميذ المستفيدين منه،

---

(6) يوسف صلاح الدين قطب. البحث المهني ومهنة التعليم.ـ صحيفة التربية.ـ ع1، س5(اكتوبر 1993). ص ص 3-10.

(7) وزارة التربية والتعليم. مصدر سابق. ص 10.

والاقتصار فيه علي عدد قليل من المدارس الابتدائية وعدد أقل من المدارس الثانوية[8] واستمر التعليم في المدارس الحديثة قائماً علي النقل عن الدولة المستعمِرة (بريطانيا) في المناهج والإدارة وغيرها، بناء على سياسة المستعمر التي كانت تهدف إعداد فئة من الموظفين للإدارات الحكومية قادرين علي التفاهم معه وتنفيذ خططه.[9]

مُنحت مصر استقلالها المشروط في عام 1922، وتغير حال مصر بأكملها حيث تولي المصريون شئون بلادهم بأنفسهم ومنها مرافق التعليم. فقد ظهر التعليم بثوبٍ جديد غير الذي كان يرتديه في عهد الاحتلال البريطاني، حيث أُعلنت حركة محو الأمية، وزادت المرحلة الثانوية إلي خمس سنوات، إضافةً إلي إدخال مناهج جديدة مثل التربية الوطنية والأخلاق والتاريخ الطبيعي والرحلات المدرسية، ولعل أبرز التطورات التي حدثت في التعليم في تلك الفترة إنشاء الجامعة الأهلية في عام 1908 والتي تغير اسمها بعد ذلك إلي جامعة فؤاد الأول عام 1925.[10] وفي عام 1942 أُقرت مجانية التعليم الابتدائي، ثم وضعت مصر خطة تعليمية في خمس وعشرين عاماً تبدأ من عام 1946 بهدف تعميم التعليم الابتدائي، هذا بالإضافة إلي صدور قرارات تجعل من مكافحة الأمية إجبارياً عام 1948، كما زادت التربية الخاصة بالمكفوفين.

كانت ثورة يوليو 1952 عاملاً مؤثراً في تطوير المجتمع المصري الذي حُرم من فرص الالتحاق بالمدارس لسنوات طويلة، واستمرت جهود إصلاح التعليم في مصر آخذةً في الاعتبار إصلاح أحوال المعلمين، وإنشاء المدارس، والاهتمام بالتعليم الفني، والعناية بالتربية القومية، وكذلك الاهتمام بالمناهج وتطويرها. ومن ثم توافرت الجهود التي بذلت لتوفير فرص تعليمية متساوية لجميع المصريين في مختلف مراحل التعليم، واحتل التعليم مركزاً مرموقاً في مجال حقوق الإنسان في مصر، وظهر هذا جلياً في دستور 1971 وتحديداً في المادة 18 والتي نصت علي "أن التعليم هو حقٌ أساسي لجميع المواطنين" وأيضاً في المادة 20 والتي أقَرت مجانية التعليم في المراحل التعليمية المختلفة.[11]

---

(8) أبو الفتوح رضوان... وآخرون. الكتاب المدرسي: فلسفته، تاريخة، أسسة، تقويمة، استخدامه.ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية، 1962. ص54.

(9) يوسف صلاح الدين قطب. مصدر سابق. ص4.

(10) يوسف صلاح الدين قطب. مصدر سابق. ص6.

(2) National Center for Educational Research and Development. Education development: National report of Arab Republic of Egypt from 1990 to 2000. ــ Cairo: The center, 2001. P.7

وفي عام 1974 صدرت ورقة أكتوبر التي أشارت إلي ضرورة تنويع التعلـيم وربطـه بعمليـات التنمية، وظروف البيئة المختلفة، ومواقع العمل بها. ثم صدر قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981، بتعميم التعليم الأساسي في جميع المدارس الابتدائية والإعدادية ومد الإلزام من ست إلي تسع سنوات، خُفضَّـت بعد ذلك إلي ثماني سنوات ثم عادت مرة أخري إلي تسع سنوات بعدما رأت الحكومة ضـرورةً لوجـود الصف السادس الابتدائي.[12]

وأيا كانت الأسباب المعلنة لإلغاء أو إعادة الصف السادس الابتدائي فالباحث يتساءل لمـاذا أُلغـي ولماذا عاد مرة أخري؟! فلم يكن هناك دافعاً حتمياً لتلك الخطوة ولم تكن المبررات كافية من قبل القائمون علي السياسية التعليمية في مصر آنذاك حيث أشاروا إلي الظروف الاقتصادية، وكثافة الفصول، وتـوفير الموارد المالية للاهتمام بالمراحل الدراسية الأخرى، ومن ينظر إلي التعليم الأساسي في ظل إلغاء الصف السادس فلن يجد أية تأثيرات إيجابية أثناء فترة إلغاؤه إلا ما نذر، فقد حدث قصور في كم المعلومات التي أصبح يتحصل عليها التلميذ في مرحلة التعليم الأساسي، كما تم ضغط المناهج لكي تتناسب مـع ثمـاني وليس تسع سنوات، إلي أن تم إعادته مره أخري وما تبع ذلك من وجود فراغ تام في مرحلة دراسية كاملة ستستمر عدة سنوات.

حمل عقد التسعينات في مصر عدة وثائق، تُبلور ملامح السياسة التعليمية ومن أهم هذه الوثائق: وثيقة " مبارك والتعليم: نظرة مستقبلية"، ووثيقة "مشروع مبارك القومي: إنجازات التعليم في خمسة أعوام 1991-

(12) عبد الغنى عبود... وآخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والظام العالمي الجديد.ـ ط1.ـ القاهرة: دار الفكر العربي،2000. ص 524 .ـ (سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس؛ 13).